إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/403
للنشر الفوري
١٣ نوفمبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، يقول إن آسيا ينبغي أن تقوم بدور قيادي في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بعد الأزمة

في كلمة ألقاها اليوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، أمام مؤتمر نظمته السلطة النقدية في سنغافورة، دعا آسيا إلى القيام بدور قيادي في توجيه الاقتصاد العالمي نحو مسار جديد أكثر استمرارية للنمو العالمي. وقال سيادته إن "هذا الدور ليس فقط ملائما بالنظر إلى وزن آسيا الاقتصادي، وإنما ضروري أيضا لأن آسيا جزء مهم من الحل".

وأضاف إن قوة الاقتصادات الآسيوية ساعدتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية، وأصبحت المنطقة بأسرها تقود العالم على مسار التعافي الاقتصادي. وقال سيادته إن الصندوق يتوقع أن يصل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في آسيا إلى ٥,٧٥% في العام المقبل ــ أي ما يقرب من ضِعْف المعدل المتوقع للاقتصاد العالمي ككل ومقداره ٣%. وقال أيضا: "بفضل قوة الأساسيات الاقتصادية، وما اتُخذ من سياسات سريعة وقوية لمواجهة الأزمة، تمكنت آسيا من تحقيق أداء أفضل بكثير مما حققته مناطق العالم الأخرى ــ ومن ثم فقد أسهمت بدور حيوي في دعم التعافي العالمي."

وحتى تنجح آسيا على المدى الطويل، ينبغي أن تتكيف مع التحديات الجديدة التي يفرضها اقتصاد ما بعد الأزمة. وفي هذا الصدد قال المدير العام: "لأن هناك حدودا لسرعة نمو الصادرات، فمن الضروري أن أن يكون للطلب المحلي والإقليمي دورا متزايد الأهمية كركيزة يقوم عليها النمو في آسيا." وأشار السيد ستراوس-كان إلى دور آسيا المتزايد في المحافل الدولية ــ بما فيها مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي ــ فقال إن "الوقت قد حان لكي تستخدم آسيا صوتها الذي ازداد قوة للمساهمة في الجهود العالمية من أجل إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والمالي."

وعند مناقشة السياق العالمي، عقب المدير العام قائلا إنه يرجو أن يكون الاقتصاد العالمي قد تجاوز المنعطف الحرج بالفعل، لكن التعافي الراهن لا يزال "هشا". ومن هنا حث سيادته صانعي السياسات على إبقاء التدابير الداعمة للاقتصاد إلى أن يصبح التعافي راسخ الجذور، وبالأخص إلى أن تستقر الأوضاع بما يكفل انحسار البطالة. وفي هذا الصدد، ذكر أن "التعافي في بعض الأسواق الصاعدة، ومنها بضعة اقتصادات في آسيا، قد قطع شوطا أطول على مسار التعافي ومن

المحتمل أن تُلْغى السياسات الداعمة المعنية بمواجهة الأزمة عاجلا وليس آجلا." غير أن الدفعة التنشيطية التي تتيحها السياسات في الاقتصادات الأخرى ينبغي أن تستمر. وقد علق السيد ستراوس–كان بأن عودة التدفقات الرأسمالية إلى عدد من البلدان الآسيوية هي ترجمة لإيجابية آفاق الاقتصاد في المنطقة، ولكنها قد تترك آثارا سلبية على الاقتصادات المتلقية. وقال إن صانعي السياسات أمامهم مجموعة من الأدوات المتاحة لتخفيف حدة هذه الآثار، مشيرا إلى ضرورا احتواء مخاطر الحمائية في ظل البطالة التي تواصل مسارها الصعودي في الاقتصادات المتقدمة.

الأولويات في إعادة تشكيل عالم ما بعد الأزمة ــ ودور آسيا

حدد السيد ستراوس–كان ثلاث أولويات للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة:

١– **إعادة توازن الطلب العالمي:** ينبغي زيادة المدخرات الوطنية في الاقتصادات التي سجلت عجزا كبيرا في حساباتها الجارية؛ ويمثل ضبط أوضاع المالية العامة عاملا أساسيا في كثير من هذه الاقتصادات ــ على غرار الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، ينبغي أن يزداد الطلب المحلي في الاقتصادات التي حققت فوائض كبيرة في حساباتها الجارية ــ على غرار الصين. وفي هذا السياق، قال السيد ستراوس–كان إن انتهاج سياسات تشجع الاستثمارات عالية العائد سوف يسهم في تخفيض المدخرات الزائدة في آسيا وتنشيط الطلب المحلي. فهناك إمكانات كبيرة تحملها استثمارات آسيا في مشروعات البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا "الخضراء"، و"حتى يتحقق النجاح للعالم في مساعيه من أجل إعادة التوازن، يجب أن يُسمَح لأسعار الصرف بأن تكون انعكاسا لأساسيات الاقتصاد على المدى المتوسط."

٢– **تقوية النظام النقدي الدولي:** قال السيد ستراوس–كان إن الأزمة أوضحت بجلاء ضرورة التوصل إلى أشكال إضافية من "التأمين المالي العالمي" وإن صندوق النقد الدولي لديه القدرة اللازمة لتقديم هذه الخدمة التأمينية على نحو فعال وموثوق. وأضاف سيادته أنه بالرغم من زيادة موارد الصندوق أثناء الأزمة، فهو يحتاج إلى موارد أكبر من ذلك بكثير حتى يتمكن من خدمة العالم في دور "المقرض الأخير الذي يمكن التعويل عليه بالفعل". وبالنسبة لدور آسيا، قال المدير العام إن الاحتياطيات التي تعهدت بها بلدان آسيا والتي تشكل قوام "مبادرة شيانغ ماي" أضافت عنصرا مكملا مهما لتمويل صندوق النقد الدولي. وأضاف أن "علينا أن نفكر في سبل يمكن من خلالها دمج هذه الموارد الإقليمية ــ وغيرها من الموارد المتاحة في مناطق أخرى ــ في "خط الائتمان المرن" الذي يقدمه الصندوق حتى تصبح هذه الأداة أكثر فعالية.

٣– **إقامة نظام مالي أكثر أمنا واستقرارا:** ذكر السيد ستراوس–كان أن ضغوط الإصلاح التي تواجه النظم والمؤسسات المالية في آسيا أقل بكثير مما تواجه النظم والمؤسسات الواقعة في بؤرة الأزمة ــ مما يرجع في معظمه إلى التغييرات الكبيرة التي أجريت في أعقاب أزمة ١٩٩٧–١٩٩٨. غير أنه نبَّه إلى أن "آسيا يجب ألا تتخلى عن حذرها،" لأن هناك مخاطر جديدة يمكن أن تنشأ ــ ودعا صانعي السياسات إلى الحفاظ على نظام رقابي قوي في المرحلة المقبلة. وفي نفس الوقت قال المدير العام إن على آسيا ألا تستخلص الدرس الخاطئ من الأزمة ــ وهو أن التطور المالي يمكن أن يكون

محفوفا بالمخاطر ومن ثم ينبغي التقليل من أهميته. ذلك أن "التقدم في تطوير الأسواق المالية الآسيوية، لا سيما الأسواق الرأسمالية، سيكون مطلبا حيويا لتحقيق التوظيف الأمثل للمدخرات الكبيرة دعما للطلب المحلي."

آسيا وإطار الحوكمة العالمي الجديد

قال السيد ستراوس–كان إن قوة تمثيل آسيا في مجموعة العشرين أتاح لها منطلقا يمكن أن تقدم من خلاله مساهمات قيّمة في جهود إعادة تشكيل البنيان المالي العالمي. ومع استضافة كوريا مجموعة العشرين في العام المقبل، "سوف تتجه أنظار العالم إلى آسيا ــ مع تزايد التوقعات بأن تقود المنطقة الاقتصاد العالمي نحو فترة جديدة من النمو المستمر والقوي." وفي هذا الصدد، قال المدير العام إن إصلاحات نظام الحوكمة في الصندوق ــ والتي ستؤدي إلى زيادة كبيرة في نصيب آسيا من الحصص الكلية ــ تشكل جزءا مهما من هذه العملية.

وأكد السيد ستراوس–كان أن الصندوق يسعى لإيجاد طرق جديدة لتعميق مشاركته في جهود آسيا. ومن الخطوات الممكنة نحو هذا الهدف تقوية ما لديه من قنوات للاستماع إلى وجهات النظر الآسيوية ــ بما في ذلك إنشاء مجموعة استشارية جديدة من الشخصيات البارزة (وقد عقدت المجموعة اجتماعها الافتتاحي بالفعل خلال زيارة المدير العام لسنغافورة). كذلك يسعى الصندوق جاهدا لتقوية صلاته برابطة دول جنوب شرق آسيا ("آسيان") وغيرها من المجموعات الإقليمية. وقد أكد أن الصندوق يعمل على تطويع طريقة عمله بما يمكنه من تلبية احتياجات كل بلد عضو ــ من خلال تغييرات مهمة في أدوات الإقراض وفي التحليلات القُطْرية المقارنة.

وختاما قال سيادته متحدثا عن آسيا إن التغيير يجلب معه "فرصا هائلة للمساهمة في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة." أما في حالة الصندوق فإن التغيير "سيسمح لنا باكتساب شرعية أكبر في نظر بلداننا الأعضاء، ومن ثم اكتساب درجة أكبر من الفعالية."